التعليم والمهارات اللازمة لتحقيق النمو الشامل والوظائف الخضراء وتخضير الاقتصادات فى آسيا *

دراسة حالة (الهند، إندونيسيا، سيرلانكا، وفيتنام)

عرض كتاب

عهود شلبى**

مقدمة

يقدم الكتاب لمحة عامة عن النتائج البحثية الرئيسية المتعلقة بالتعليم والمهارات اللازمة لتحقيق النمو الشامل والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر وما يرتبط به من الوظائف. كما يقدم الكتاب أمثلة على استجابة الحكومة وقطاع الأعمال للقضايا والتحديات التى تم تناولها فى أربعة من البلدان تمت دراستها وهى "الهند وإندونيسيا وسيريلانكا وفيتنام"، وأمثلة على كيفية تعامل نظم ومؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى مع مراجعة وتطوير والمناهج الدراسية فى سياق ديناميات النمو الأخضر، وأنماط التدريب وتطوير المهارات لتلبية هذه المطالب. بالإضافة إلى ذلك، يبحث الكتاب فى:

---

* Maclean ,R., Jagannathan, S., and Panth,B. Education And Skills For Inclusive Growth, Green Jobs And The Greening Of Economies In Asia: A Case Study (India, Indonesia, Sri Lanka, And Vietnam) Springer.2018.

** باحث مساعد، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- القضايا والمخاوف والتوقعات والمتعلقة بالتعليم والمهارات واللازمة لتحقيق النمو الشامل والوظائف الخضراء فى البلدان الأربعة التى تمت دراستها، وتشمل هذه الموضوعات والقضايا الحاسمة قطاعات الصناعة المختارة التى تخلق الطلب على الوظائف الخضراء فى المنطقة.
- أهم معوقات الانتقال من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الخضراء.
- أهمية تنمية المهارات ودور التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى تلبية احتياجات هذه الصناعة.
- الأسباب وراء الاستجابة البطيئة للتعليم والتدريب الفنى والمهنى لتلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر.

يعزز الكتاب فكرة الانتقال إلى النمو الأخضر من خلال الاستخدام الفعال للطاقة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والاستثمار المرتبط بها فى تطوير التكنولوجيا، وتقليل النفايات مما يؤدى إلى انخفاض انبعاثات الملوثات، وإعادة تدوير واستخدام الموارد الطبيعية، وفهم أن اللوائح والمعايير والأدوات الاقتصادية البيئية لا تشكل عائقاً أمام الإنتاج، ولكنها ضرورية لتحقيق نمو شامل ومستدام وصديق للبيئة.

وقد قامت هذه الدراسة باستطلاع آراء مقدمى خدمات التعليم والتدريب المهنى والفنى والمؤسسات التجارية والتعرف على آراء صانعى السياسات والممارسين فى الجوانب الرئيسية للتعليم والمهارات لتحقيق النمو الشامل والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حلقات عمل فى البلدان الأربعة التى تمت دراستها لتأكيد وجهات نظر أصحاب المصلحة فى الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء المجتمع الإنمائى الدولى،

ومقدمى التعليم والتدريب الفنى والمهنى، ورجال قطاع الأعمال وتم تنظيم حلقات العمل هذه لمناقشة الجوانب الرئيسية للاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء والنمو الشامل، ومناقشة النتائج الرئيسية الناشئة عن البحث.

ومما سبق يمكن القول بأن الفكرة الرئيسية للكتاب تدور حول الاهتمام المتزايد بنماذج النمو التى تضمن الاستدامة البيئية وتقلل من معدلات التلوث والتى تدفع البلدان المتقدمة والنامية إلى التعجيل بالانتقال إلى نمو أكثر نظافة وخضرة. وهذا يتطلب دعم الوظائف والمهارات الخضراء التى تقلل من التأثير البيئى للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية فالوظائف الخضراء ترتبط بالعمالة فى الصناعات التى يمكن أن تنتج منتجات وخدمات خضراء، والعمل فى القطاعات التى تسهم فى الحفاظ على جودة البيئة أو استعادتها، مع تلبية متطلبات العمل اللائق، بما فى ذلك الأجور الكافية، والظروف الآمنة، وحقوق العمال، والحوار والمجتمعى، والحماية الاجتماعية.

ولقد أثبتت الأدلة أن الاقتصاد الأخضر هو مصدر محتمل لخلق فرص العمل، مع تحقيق فوائد بيئية اجتماعية كبيرة مثل الحد من التغيرات المناخية والتدهور البيئى. ويؤكد الكاتب على أن من أهم العوامل التى تجعل التحول نحو الاقتصاد الأخضر أسرع وأكثر استمرارية هو التعليم، والمهارات، وتنمية المواهب الكافية من أجل الابتكار والبحث والتطوير لاقتصاد أكثر خضرة سيعزز حلولاً جديدة ومبتكرة ونهجًا أكثر فعالية من حيث التكلفة ونماذج مالية وقدرات تنفيذية أفضل لتحقيق انتقال ناجح. ويؤكد الكاتب على احتياج البلدان إلى النظر فى بناء قاعدة المعارف الخاصة بالنمو الأخضر مثل إقامة مبادرات

تعليمية وطنية ومراكز لتبادل المعارف الوطنية حول التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والحد من التغيرات المناخية وتطوير قدرات قطاع التعليم والتدريب المهنى لتقديم مهارات الاستدامة المطلوبة فى مكان العمل. ففى العقد الماضى، عززت المدارس فكرة التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال دمج القضايا البيئية فى المناهج الدراسية. هناك أيضًا تقدم فى البحوث على المستوى الجامعى بشأن الاستدامة البيئية والتغيرات المناخية. ومع ذلك ورغم اعتراف ممثلى القطاعين العام والخاص على حد سواء بأهمية المهارات لتحقيق الاقتصاد الأخضر، فإن مؤسسات التعليم والتدريب الفنى والمهنى كانت بطيئة فى دمج المهارات التى تسهل تخضير مختلف المهن ودعم تطوير مهن جديدة وبشكل عام، حدد الكتاب ثلاثة أنواع من المهارات اللازمة للوظائف الخضراء. النوع الأول هو مهارات القضاء على محو الأمية ونشر الوعى من خلال رفع وكفاءة العمل. النوع الثانى يشمل مهارات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فى حين يشمل النوع الثالث مهارات القيادة والإدارة التى تهدف إلى الانتقال للاقتصاد الأخضر.

محتويات الكتاب

تعرض مادة هذا الكتاب فى ١٩٨ صفحة، وتتوزع بين ٦ فصول، بالإضافة إلى المُقدمة، وقائمة المحتويات، ونبذة مختصرة عن مؤلفى الكتاب وقائمة الاختصارات وملخص الكتاب ويشتمل الفصل الأول على لمحة عامة عن الاقتصاد الأخضر، والوظائف والمهارات الخضراء فى بعض القطاعات الرئيسية والتى منها الزراعة والصناعة والبناء والتشيد والنقل والسياحة وإعادة تدوير النفايات.

ذكر الكاتب أنه من المتوقع أن يؤدى الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر إلى تشريد عدد من العمال والقضاء على بعض الوظائف، وظهور وظائف جديدة. وهذا تحدٍ يعتمد على مدى اتساع أو تضييق الفجوة بين المهارات التى يمتلكها العمال الحاليون ومجموعة المهارات التى يتطلبها الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء على سبيل المثال تهدف اليابان إلى خلق ١,٤ مليون وظيفة جديدة فى المجالات المرتبطة بالبيئة فى إطار برنامج الابتكار الأخضر (oecd٢٠١١).

وكما أكد الكاتب على ضرورة تنمية المهارات من أجل الوظائف الخضراء، حيث يمكن أن يؤدى نقص المهارات فى الوظائف الخضراء إلى إحباط جهود الحكومة نحو الاقتصاد الأخضر والنتائج البيئية المستهدفة. وكما هو الحال فى أى حالة أخرى من حالات النقص فى المهارات، فإن معالجة الفجوة فى المهارات العمل أثناء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تتطلب من الحكومة أن تتشارك مع أصحاب شركات القطاع الخاص. ويتعين على هذه الشركات أن تصبح داعمة للتنمية المستدامة، كما يتعين عليها أيضاً الاستثمار فى رفع المستوى المهارات لدى العاملين بها.

وبتضمن الفصل الثانى وصفًا وتحليلاً للأجندة الدولية للنمو المستدام والشامل. بالإضافة إلى شرح ومناقشة المعنى الدقيق للمصطلحات الأساسية، وهى: الوظائف الخضراء، والمهارات الخضراء، النمو الأخضر، والنمو المستدام والشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومناقشة اتجاهات السياسة العامة للأمم المتحدة نحو الاقتصاد الأخضر، والتحديات التى تواجه هذه السياسات.

وتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة البحثية فى مساعدة أربعة من البلدان النامية (الهند وإندونيسيا وسريلانكا وفيتنام) على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتطوير مهارات العاملين بما يتناسب مع متطلبات الوظائف الخضراء. بالإضافة إلى تسهيل الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والجمعيات المهنية وروابط الموظفين لتقييم الفجوات فى السياسات والممارسات لتطوير المهارات وتوقع الاحتياجات المستقبلية لذا يقدم هذا الفصل أيضًا منهجية تطبيق الدراسة فى البلدان الأربعة حيث أجريت فى كل منها دراسة تناولت ما يلى:

- تحديد الفجوات بين التدريب واحتياجات أصحاب العمل فى الوظائف الخضراء.
- تحديد الفرص لتعزيز التدريب على المهارات الخضراء كوسيلة للحد من البطالة لكل من الشباب والنساء.
- تقديم دراسات حالة توضح الممارسات الجيدة.
- اقتراح مجموعة من السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير المهارات.

وتم جمع البيانات لكل من البلدان الأربعة من خلال:

- إجراء استطلاعات مع أكثر من ١٠٠ من مقدمى خدمات التعليم والتدريب الفنى والمهنى و١٠٠ من أصحاب العمل فى كل بلد.
- إجراء أكثر من ٥٠ مقابلة فى كل بلد مع ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومقدمى التعليم والتدريب الفنى والمهنى.
- اجتماعات مائدة مستديرة تجمع كل واحدة منها ما يصل إلى ٢٠ من أصحاب المصلحة فى كل بلد.

- مداخلات من ثلاثة استشاريين دوليين و ١٢ من الاستشاريين الوطنيين.
- استعراض البحوث والأدبيات ذات الصلة.

يقدم الفصل الثالث خلفية ونظرة عامة على كل من البلدان الأربعة التى تمت دراستها، بالإضافة إلى التفاصيل الخاصة بالنتائج الرئيسية لكل بلد وأطر السياسات البيئية، وجهود تطوير المهارات ومناقشتها، وعرض ومقارنة التوصيات فى البلدان الأربعة، مع الإشارة بشكل خاص إلى الدروس المستفادة من ممارسات هذه البلدان.

يتناول الفصل الرابع عرض القضايا الرئيسية والتحديات والمخاوف والتوقعات الناشئة عن دراسة حالة شركة astra manufacturing polytechnic فى جاكرتا، بإندونيسيا، وتحليلها ومناقشتها. حيث إنها مثال على التنفيذ الناجح لتطوير المهارات اللازمة للوظائف الخضراء. وفى هذا الفصل تم شرح ومناقشة خطوات وترتيبات الشراكة بين هذه الشركة والحكومة، بالإضافة إلى تقديم الدروس الأساسية المستفادة من دراسة الحالة هذه لتقديم نموذج يحتذى به للتخضير الفعال لنماذج الأعمال فى إندونيسيا وكدليل للشركات التجارية فى جميع أنحاء المنطقة.

يعرض الفصل الخامس نهجًا شاملاً لتخضير التدريب المهنى والفنى من خلال دراسة حالة وتحليل لممارسات كلية bac thang long economic technical فى فيتنام وهى مؤسسة عامة بدأت كمركز تدريب مهنى تم بناؤها ودعمها من قبل bac thang long lndustrial park. وفى عام ٢٠٠٢ وافقت لجنة ha noi people وقسم التعليم والتدريب التابع لها على تحويل مركز التدريب المهنى إلى كلية شبه عامة. وفى عام ٢٠٠٨ غيرت المؤسسة وضعها

إلى مرتبة كلية عامة. وهى الآن مؤسسة مستقلة من حيث سياسات التمويل والموارد البشرية.

وقد تم فحص تجربة تلك المؤسسة كدراسة حالة لممارسة مبتكرة ومثيرة للاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن العديد من القضايا من خلال مشروع بنك التنمية الآسيوى، الذى تمثل الكلية فيه صورة مصغرة من حيث القضايا والتحديات التى تواجه التعليم والتدريب الفنى والمهنى، وممارسات التخضير فى فيتنام، بالإضافة إلى أنه تمت الإشارة إلى توقعات سوق العمل على المدى القصير، وبرامج التدريب الحالية طويلة الأجل، وتفضيلات الطلاب الدراسية، ومراقبة الجودة الداخلية.

نتيجة لدراسة الحالة هذه، أكد الكاتب على النقاط الرئيسية التالية:

- تلعب الحكومة دورًا مهمًا فى تطوير التعليم والتدريب الفنى والمهنى.
- ينبغى أن يكون إدخال دورات دراسية خضراء جديدة مرتبطًا باستراتيجيات التنمية الخضراء والقوانين واللوائح البيئية فى الدولة.
- تطوير محتوى البرامج المهنية بما يتناسب مع متطلبات أصحاب الأعمال والاقتصاد الأخضر، حيث يجب أن تشارك الصناعة فى تطوير المناهج .
- ينبغى أن يكون لدى مقدمى التعليم والتدريب المهنى والفنى حرية كافية فى تعديلات المناهج التى تسمح لهم بالاستجابة لمطالب الصناعة المتعلقة بتخضير المهارات القائمة.

يناقش الفصل السادس بعض القضايا المهمة فى قطاعات الصناعة المختارة (الزراعة والتصنيع والبناء والنقل والسياحة) فى البلدان الأربعة محل الدراسة، حيث يواجه كل قطاع من هذه القطاعات مجموعة من القيود أهمها:

- الطبيعة غير الرسمية للأنشطة فى تلك أو هذه القطاعات.
- العمالة البشرية غير المنظمة.
- انخفاض استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة ونقص الابتكار فى مختلف الصناعات.
- سوء تنفيذ السياسات المتعلقة بالبيئة فى مختلف قطاعات الصناعة.
- انخفاض الإنتاجية بسبب ضعف تنمية رأس المال البشرى.

كما يناقش الفصل السادس أيضًا مدى استجابة قطاعات الصناعة المختلفة فى البلدان الأربعة للطلب على الوظائف والمهارات الخضراء، بالإضافة إلى مناقشة دور التعليم والتدريب المهنى والتقنى فى تلبية احتياجات الصناعة، وعرض الإحصائيات التى تؤكد ذلك كما يقدم الفصل السادس الاستنتاجات والمجالات المحتملة لمزيد من البحث، حيث سلط البحث الضوء على الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث فى بعض المجالات من أجل سد الثغرات الموجودة فى البيانات الحالية، والتى منها ما يلى:

- أهمية الاقتصاد غير الرسمى: والذى يطلق عليه أحياناً القطاع غير المنظم، تركز هذه الدراسة على الاقتصاد الرسمى المنظم، على الرغم من أن معظم الأنشطة الاقتصادية فى البلدان الأربعة التى تمت دراستها تحدث فى القطاع غير منظم. ومن ثم سيكون من المفيد أيضاً إجراء مسح للاقتصاد غير الرسمى للتأكد مما إذا كانت نتائج هذه الدراسة صحيحة أيضًا.
- القطاع الريفى: كان التركيز فى هذه الدراسة على المختلف الصناعات الثانوية مثل البناء والنقل على الرغم من أن معظم التوظيف فى الهند وإندونيسيا وسريلانكا وفيتنام يحدث حاليًا فى القطاع الريفى، لذا سيكون من

الملائم إجراء دراسة لفحص نفس القضايا والمخاوف والتحديات بين العاملين فى القطاع الريفى.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تمثل تمثيلا جيدا فى هذه الدراسة، على الرغم أن معظم الشركات فى البلدان الأربعة هى مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

بالإضافة إلى ذلك أكد الكاتب على إمكانية إجراء دراسة بلدان مهمة أخرى فى منطقة اَسيا والمحيط الهادى باستخدام نفس منهجية البحث وأدوات المسح وجداول المقابلات المستخدمة فى البلدان الأربعة المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، قد يكون من المفيد دراسة جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية وتايلاند وماليزيا، وكذلك بعض اقتصادات جزيرة المحيط الهادئ، لأغراض المقارنة. ومن المتوقع أن تكون جمهورية الصين الشعبية دولة مثيرة للاهتمام بشكل خاص للدراسة، لأنها كدولة تواجه مشكلات بيئية كبيرة.